

«داعش» يهدّد بذبح العسكريين المخطوفين

والأهالي يتوعدون الحكومة؛ سنريكم وجها الآخر

قبيل انعقاد جلسة مجلس الوزراء أمس، أوضح خاطفون العسكريين ضغوطهم على أهاليهم الذين سرعان ما تحركوا وتعدّوا الحكومة بالتصديق في حال لم تقبل بالمقايضة. فيما تابع الوزراء والنواب تهديته روعهم مؤكدين أنّ الحكومة جادة في المفاوضات من دون مراوغة.

فمنذ الصباح الباكر انتهالت على أهالي العسكريين المحتجزين لدى «داعش» الاتصالات من أبنائهم، تحثهم على تكثيف الضغوط على الحكومة لتزخيم مفاوضاتها والقبول بمعيدا المقايضة، والا فسيكون مصيرهم الذبح.

وعلى الفور استنفر الأهالي، وانضموا من القلمون وظهر البيدر وفندق، إلى الاعتصام المركزي في ساحة رياض الصلح، حيث أعلنوا أنهم ينتظرون قرارات جديّة وقبولا صريحا من الحكومة في جلستها عصر أمس، بمبدأ المقايضة، والا فالتصعيد آت.

وبعد لقائه الأهالي في رياض الصلح، أكد وزير الصحة وائل أبو فاعور أنّ «الأهالي لا يريدون تعطيل أي من المؤسسات، ولا يستهدفون أيًا من المصالح التجارية أو أيًا من أصحاب المحلات الموجودة في المنطقة، وأنهم أيضاً لا يستهدفون شراً السراي الحكومية أو مجلس الشياي، بل هدفهم أن تكون الصرخة مسعومة من المكان الذي فيه حركة سياسية».

وتوجه أبو فاعور برسالة إلى الخاطفين قال فيها: «ولا، لا تحملوا الأهالي وزراً لا يستطيعون احتمالها، فالضغط على الأهالي والتهديد بذبح أبنائهم لا يجدي نفعا لأنّ الأهالي وأبناءهم ليسوا في مركز القرار. ثانياً، الدولة اللبنانية جادة وجديّة



أهالي العسكريين أمام خيمتهم في وسط بيروت

في مسالة المفاوضات، لكن هناك حلقة مفقودة في التفاوض يجري علاجها، فالدولة جديّة وجادة وتريد أن تصل إلى نتيجة في هذا الملف». وأعلن أبو فاعور «أنه حتى اللحظة لم يتم إنجاز الكثير، كانت هناك مقدمات إيجابية يجري العمل عليها وتوقفت. نأمل في استعادة هذا الجول الإيجابي والدخول فعلياً في مفاوضات واضحة»، معتبراً «أنه لن يكون هناك سبيل إلا المقايضة لإيجاد علاج لهذا الأمر». وإنّ شدّد أبو فاعور على «أنّ الدولة اللبنانية لا تريد أن تراوغ، بل تريد خط اتصال جديا ومفاوضات جديّة»، أكد «أنّ ذبح العسكريين المخطوفين سيؤذي لحلحلة الملف».

وتفقّد عضو كتلة الكتائب النائب ايلي ماروني بدوره، الأهالي واستمع إلى مطالبهم. كذلك فعل عضو كتل التغيير والإصلاح النائب الآن عون، الذي قال من ساحة رياض الصلح: «أولويتنا ككتل التغيير والإصلاح من دون استثناء وبعيدا من السياسة عودة أبنائنا سالمين»، مطالبا «بتوضيح صورة عملية التفاوض في شكل نهائي وعرضها على الحكومة. وعلى كل الكتل السياسية الموجودة في الحكومة وفي مجلس النواب أن تتحمل مسؤولياتها لإنهاء هذا الملف». وأضاف: «في انتظار أن تتوضّع عملية التفاوض، تتحدّد أسسها المواقف، وكل كلام آخر، يسمّع أو يحكّي بأنّ هناك من هو مع ومن هو ضدّه، ليس صحيحا».

البناء

أخذنا وعداً من النواب الذين زارونا، بأنهم سيطلقون في جلسة مجلس الوزراء اليوم (أمس) بتحرير أبنائنا، وسيضغطون لتحقيق المقايضة»، ودعا الحكومة إلى «الاستفادة من الوقت وعدم إضاعته، والا فستلجأ إلى التصعيد».

أما نظام مغيط شقيق العسكري ابراهيم مغيط، فأشار إلى أنّ أخاه تحدث إليه بخوف شديد أمس، وأمهله «داعش» 48 ساعة للضغط على الحكومة لتقبل بالمقايضة والا ستتم تصفيته، مضيفاً: «إذا لم توافق الحكومة اليوم على المقايضة، سننصّد وسيروّن وجها الآخر ولن نعود سلميين أبدا».

وكشف أحمد زكريا قريب أحد المخطوفين، أنّ أهالي العسكريين تلقوا اتصالاً من تنطليح «داعش» أسلمهم فيه ثلاثة أيام لحل مشكلة التفاوض والا فسيتمّ ذبح العسكريين، مشيراً إلى أنّ الأهالي يحملون رئيس الحكومة تمام سلام مسؤوليّة الدم في حال نفذ التهديد. أما العسكريون المحتجزون من أبناء فنيقي، فقد أمهل أهلهم 24 ساعة قبل قتل أبنائهم، ما دفع ببعض منهم إلى التوجه إلى عرسال أمس، بدلا من الحضور إلى رياض الصلح، فيما أمهلت عائلات 9 عسكريين آخرين 36 ساعة لقبول الحكومة بالمقايضة. وترافق اعتصام الأهالي مع إجراءات أمنية مشددة وإفقال تام للطرق في محيط مجلس النواب والسراي الحكومية، باستثناء منفذ واحد لجهة الجامع العمري.

مهل «داعش» للأهالي

وكان محمد يوسف والد الجندي حسين يوسف، أعلن أنه تلقى اتصالاً من الخاطفين دعوه فيه إلى تحريك المفاوضات والا فسيتمّ ذبح ابنه خلال 48 ساعة، وقال: «نحن

«الأحزاب»: تزامن الاعتداءات الصهيونية والإرهابية يكشف التنسيق بينهما

دعا لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية «الحكومة اللبنانية إلى الإسراع في قبول هبة السلاح المقدمة إلى الجيش اللبناني من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتمكينه من القيام بواجبه في الدفاع عن لبنان»، لافتا إلى أنّ تزامن الاعتداءات الصهيونية مع هجوم القوى الإرهابية المتطرفة على مناطق لبنانية في البقاع يكشف عن مدى التنسيق بين العدو الصهيوني والمجموعات الإرهابية».

وتفمّن اللقاء في بيان بعد اجتماعه الدوري في مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي، «عملية المقاومة التي استهدفت بداية للعدو الصهيوني في مزارع شبعا، والتي أثبتت جاهزية المقاومة إلى جانب الجيش اللبناني للدفاع عن لبنان في مواجهة العدوانية الصهيوني، ورداً على استباحة هذا العدو لسيادة لبنان بحرا وبراً وجوا»، ودان «مواقف وتصريحات فريق 14 آذار التي تضمنت تنكراً فاضحا لحق لبنان في المقاومة من أجل تحرير أرضه المحتلة ومشروعية التصدي للاعتداءات والخروقات الصهيونية المستمرة»، وراى أنّ «هذه المواقف المشبّهة تنبع من ارتهاث هذا الفريق إلى إملاءات خارجية لا تصب في مصلحة لبنان واللبنانيين».

ولفت اللقاء إلى «أنّ تزامن الاعتداءات الصهيونية مع هجوم القوى الإرهابية المتطرفة على مناطق لبنانية في البقاع يكشف عن مدى التنسيق بين العدو الصهيوني والمجموعات الإرهابية بغية تهديد الساحة اللبنانية وإرباكها، إلا أنّ عملية المقاومة جنوباً وإفقال هجوم القوى الإرهابية بقاعاً، شكل ردّاً قاسيا على العدو والإرهابيين».

وإذ دعا الحكومة إلى الإسراع في قبول هبة السلاح المقدمة إلى الجيش اللبناني من إيران «لتمكينه من القيام بواجبه في الدفاع عن لبنان»، كما دنا اللقاء «الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها الجيش اللبناني وعناصره في عدد من المناطق لاسيما في طرابلس وعكا، وراى فيها «محاولات لضرب هيبة الجيش اللبناني بوصفه ضمانة الأمن والاستقرار والسلم الأهلي». وتوقف اللقاء عند «الأحداث الأمنية التي حصلت مؤخراً في مخيم عين الحلوة»، وراى «ضرورة أن تتحمل القوى والفصائل الفلسطينية مسؤولياتها في منع المتربصين بأمن المخيم من تحقيق أهدافهم الفتوية». وحذر اللقاء من مخطظ امبركي – عربي – تركي – خليجي لإقامة مناطق عزلة على الحدود السورية التركية بهدف توقيف مدلا لمجموعات الإرهابية يحقق مصالح ومشاريع الغرب وتركيا والعدو الصهيوني».

الصفدي: لمساءلة الحكومة حول سياساتها المرتبكة

دعا النائب محمد الصفدي الحكومة «إلى إزالة الالتباس في مواقفها المتصلة بمعالجة قضية العسكريين المخطوفين وبلطف النازحين السوريين». وقال الصفدي في تصريح أمس: «إننا إذ نقدر الظروف الصعبة التي تعمل فيها الحكومة اللبنانية والمفادات المعقدة التي تواجهها، ومن حرصنا على أمن الوطن وسلامته وعلى نجاح الحكومة في عملها، ندعوها إلى إزالة الالتباس في مواقفها المتصلة بمعالجة قضية العسكريين المخطوفين وبلطف النازحين السوريين، معتبراً «أنّ الارتباك الظاهر في الموقف الحكومي والتصريحات المتضاربة للوزراء، لا تطمئن اللبنانيين بل توحى لهم بأن حكومتهم لا تعرف ماذا تريد بوضوح، كما تدفع المجتمع الدولي إلى التعاطي مع الحكومة بحذر كونها لا تملك خطة واضحة المعالم».

وأضاف الصفدي: «إذا كان مجلس النواب عاجزاً، بسبب الانقسام السياسي، عن انتخاب رئيس للجمهورية كما عن التشريع، فإن من واجبه على الأقل مساءلة الحكومة عن السياسات المتبعة في القضايا الحساسة والخطيرة، لأنه لا يجوز أن يبقى اللبنانيون في حال من الضياع، تتلاعب بهم الشائعات ويغلب عليهم الخوف على الصير».

وحث الصفدي: «من شعبا إلى عكار مرورا ببيعلب وعرسال وطرابلس وسائر المناطق، يشعر الناس بأنهم متروكون لمصيرهم وسط عجز فاضح لحكومتهم عن التأثير في مجرى الحوادث».

بشور: رسالة حزب الله في شعبا تحذير من خطط المناطق العازلة

اعتبر رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن ومنسق عام الحملة الأهلية لنصرة فلسطين وقضايا الامة معن بشور «أنّ رسالة حزب الله في مزارع شبعا هي تحذير من خطط المناطق العازلة من الجولان إلى العرقوب».

ودعا بشور، في بيان، «إلى أوسع تحرك تضامني عربي وإسلامي ودولي من أجل القدس، وأن تكون صلاة الجمعة فرصة لإطلاق مسيرات تضامنية، وأن تكون غنات الأجد في الكنائس متضامنة مع القدس كما فعل الطران المناضل عملا لله حنا، معلنا عن تحضيرات جارية لعقد «الملتقى الدولي للعائلة في فلسطين»، وأشار إلى «أنّ رسالة حزب الله في مزارع شبعا وصلت لمن يعنيه الأمر وتحذير من خطط المناطق العازلة من الجولان إلى العرقوب».

واستغرب يشور «كيف ينأى التحالف الأميركي بنفسه عما يجري في عين عرب»، معتبرا «أنّ هذه السياسة تكشف أنّ هدف التدخل العسكري الأمريكي في العراق سورية ليس حماية المدنيين والأقليات الدينية والإثنية، بل هو حماية المصالح والنفوذ الاستعماري».

محليات سياسية

سلام يناشد الرأي العام وأهالي العسكريين

الوقوف إلى جانب الحكومة في مساعيها لتحريرهم



مجلس الوزراء مجتمعاً في السراي

أكد رئيس الحكومة تمام سلام أنه «سيستمر في التفاوض بكل أوجهه من أجل التوصل إلى تحرير العسكريين»، مناشدا الرأي العام اللبناني وأهالي المخطوفين «الوقوف إلى جانب الحكومة في مساعيها الدؤوية لتحريرهم».

وعقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية بعد ظهر أمس في السراي الحكومية برئاسة رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، وبعد انتهاء الجلسة، أدلى وزير الإعلام بالمقررات، لافتا إلى أنّ رئيس الحكومة «استهل الجلسة بالتأكيد، كما في كل مرة، على وجوب انتخاب رئيس للجمهورية في أقرب وقت لأنّ شعور هذا المركز يلحق ضرراً كبيرا بالوطن ويشل إلى حد كبير عمل المؤسسات الدستورية». وأضاف: «كما تطرق دولته إلى موضوع العسكريين المخطوفين فوضع مجلس الوزراء في جوّ المساعي التي يبذلها من أجل التوصل إلى تحريرهم، مؤكداً أنه سيستمر استنادا إلى تكليف مجلس الوزراء في التفاوض بكل أوجهه من أجل التوصل إلى تحرير العسكريين». وأشار جريج إلى أنّ سلام أكد «أننا لن نياس لأنّ هذه القضية هي على رأس اهتماماتنا وهما الأول برافقتنا

للمرة الأخيرة لمدة ستة أشهر. تكليف لجنة مؤلفة من وزيرى الطاقة والمالية ومنتوب عن رئاسة مجلس الوزراء مراجعة دفتر الشروط المعد من وزارة الطاقة في ما يتعلق بشراء الفيويل أويل للغاز لزوم مؤسسة كهرياء لبنان خلال خمسة عشر يوما، وعرضه على مجلس الوزراء تهييدا لإجراء مناقصة عمومية في هذا الشأن.

– الموافقة على نقل بعض الاعتمادات وعلى سفر بعض الوفود إلى الخارج.
– الموافقة على تبني جميع التكاليف في كل مراحل التعليم والداخل والخارج للطلاب محمد العبر الذي أحرز المركز الأول في مباريات النوبغ التي أجريت في ألمانيا وتكليف وزير التربية الوطنية رعاية هذا النوبغ بمختلف الوسائل.
– الموافقة على طلب وزارة البيئة الموافقة على اتفاقية القرض مع البنك الدولي بقيمة خمسة عشر مليون دولار لتنفيذ مشروع مكافحة التلوث البيئي في لبنان».

اللقاء الوطني: هجوم 14 آذار

على المقاومة تأييد للإرهابيين



اللقاء الوطني خلال الاجتماع في دارة مراد

النظام في سورية من دون التنسيق والتعاون معها؟» ويستحيل أنّ تقدم وراى اللقاء «أنه يستحيل أنّ تقدم مثل هذه الدول على فعل ذلك من دون معرفة أميركا رأس الأفعى التي تدون هذه الدول إلى دعم الإرهاب بشكل أو بآخر، وتسليحا وتدريباً لتوظيفه في إطار مخططاتها الهادفة إلى تحقيق أهدافها وتفتيت دول المنطقة، وإخضاعها بما يخدم مصالحها الاستعمارية ومصصلحة كيان العدو الصهيوني».

وتدّو «بتصدي رجال المقاومة لهجوم الجماعات المتطرفة الإرهابية المسلحة في جردود بريتل»، كما نوّه «ببقلّة المقاومة الدائمة لخروقات الاحتلال الصهيوني في الجنوب وتقدير البداية التي توغلت داخل مزارع شبعا مما يثبت مرة جديدة أنّ المقاومة جاهزة دائماً للرد والتعامل مع العدو وأنها موجودة حيث يجب أن تكون».

واعتبر اللقاء «أنّ هجوم قوى 14 آذار على المقاومة، يؤكّد وقوف هذه القوى إلى جانب جماعات الإرهابيين، ويثبت مجدداً أنّ خرما تكفر فيه قوى 14 آذار هو مصلحة اللبنانيين وأمنهم واستقرارهم، فهي لا تريد للمقاومة أن تقوم بدورها

في حماية أمن اللبنانيين، وفي الوقت نفسه تقف عقبة أمام تسليح الجيش اللبناني لتمكينه من تولى هذه المهمة الوطنية لتبقى المقاومة متفرغة لأولوية مواجهة الاحتلال الصهيوني ومخططاته وأطماعه بثروات لبنان».

وإذ أكد اللقاء «أنّ قضية العسكريين المخطوفين إنما هي قضية وطنية بامتياز، وأنّ على الدولة بكافة أجهزتها الاهتمام بها والعمل على إخراجها من دائرة التوظيف السياسي»، ناشد أهالي العسكريين «بأن يوجهوا ضغطهم باتجاه الجهات القادرة على الضغط على الخاطفين»، كما دعاهم «إلى الحذر من أن توظف تحركاتهم في خدمة الإرهابيين الساعين إلى ابتزاز اللبنانيين وتحقيق مآربهم». ودعا اللقاء الحكومة إلى «الإسراع في بّست موضوع القبول بالهبة الإريابية لدعم الجيش لأنّ الجيش الوطني يحتاج في هذه المرحلة إلى كل أشكال الدعم من أجل مساعدته في حربه على الإرهاب والدفاع عن لبنان».

كذلك، دعا جميع اللبنانيين إلى «مزيد من الوعي والحذر تحسبا للأخطار التي تتهدّد أمن لبنان واستقراره وسلمه الأهلي»، مؤكداً «صوابية تعزيز شعاعر الجيش والشعب والتعددية والعيش المشترك، بحيث ستكون الأخطار التي تتهدّد لبنان والإمة».

غانم: الأولوية لانتخاب الرئيس

تلمح إليه راعنا عودة الاستقرار في حده الأدنى، كي تقوم الدولة وتسير الأمور الضرورية وحاجات الناس، فقال لبنان يتراجم في شكل خطير».

وعن انتهاء مهلة التصديق لمجلس النواب قال غانم: «يستطيع المجلس أن يعقد اجتماعاته في أي وقت قبل انتهاء ولايته لاتخاذ القرار المناسب، ولكن الأولوية لانتخاب الرئيس». وتابع: «بمجرد انتهاء المهلة من دون حصول انتخابات نيابية أو تمديد فيها يعني أننا دخلنا في الفراغ، ويصبح لبنان في حاجة إلى من يعدد إلى لعمته لتأسيس دولة جديدة لن تكون كالتي عشناها، ليست دولة التعددية والعيش المشترك، بحيث ستكون هناك وصاية دولية لإنتاج دولة جديدة».

وعن وجود معطيات حول التمديد لمجلس النواب، قال: «لست على علم بهذا الموضوع، فعلى النواب تحمل مسؤولياتهم، فعندما تنتهي مهلة التمديد لمجلس النواب يصبح المجلس منحلّا كلياً».